

اقتصاد

فوق الطاولة

الشاورما «القائدة»

علي محمود هاشم

عادة ما كانت «الشاورما» سلعة مثلى للتندر المتعدد الأغراض: قياس الأجور، مفارقات الأرباح، دورة رأس المال، وأشباه أخرى تزخر بالتلميحات المعيشية.. تندر حق، فمع العائد الهائل لدورة استثماره القصيرة، تصح مفاضلة «السبخ» اليومي بمثله لدى شركة عملاقة لإنتاج الكوكاك الفضائية. قرار وزارة التجارة الداخلية الأخير بضبط هوامش أرباح «الشاورما»، لم يدفع أمامه موجة شعبية جديدة من التلميحات المجونة بالتندر فسبح، فمن زاوية أخرى، أعاد تذكيرنا بـ«درس البطاطا» الذي لفتته الوزارة ببراعة لتجار «الباراز» شهر آذار الماضي، وبالتحامهم وتقابيلهم آنذاك في جبهة مترصدة دفاعاً عن «حرية» احتكارهم وعن هوامش الأرباح الفاحشة التي حاولت الوزارة تلطيفها.

كسبتلكن، جدد «درس الشاورما» معرفتنا أيضاً بحال أسواقنا ومستويات الأرباح الخطرة التي ما زالت تسطو على الجيوب، فبمجرد مقارنة الأسعار الجديدة المبينة على الكلفة بأسعار البيع القائمة، يتماظهر مثال «حي» لـ كيف يمكن أن يؤكل المستهلك «ثيماً» أو «مذبوحاً»، أو حتى متديلاً «على سبخ»، بينما سكاكين الجشع الماضية تنهال على جيوبه.

الفصل الأبرز في «الشاورما الدرس»، تبدى في ملاسته لـ«ستاتيكو» الأرباح والأجور الذي لطالما احترمه كل من الحكومة والتجار على أرضية التساهل إزاء استغلال المستهلكين بزناتح من صنف «دعه يؤمن تدقق السلع إلى الأسواق» وما إلى ذلك من ترهات، كما في كشفه الغطاء مجدداً عن استغلال التجار التام للدفاع عن حصون أرباحهم الشاخصة ساعة التجرد على الاقتراب منها.

لم تتقن الحكومة ما يجدر تعلمه في «درس البطاطا» ذلك، تجاهلته كما لو أنه معركة هامشية بين وزير وقوى الباراز لا معيشية تخوضها الجيوب المتعبة يومياً على عتبات السوق!.. لعلها تفعل اليوم في «درس الشاورما» الجديد الذي أتاح تعافي قطاع الدواجن والثقة الذاتية بثبات تكاليف إنتاجه واستقرار تدفق مستلزماته، ومنتجاته، وضع بيانات عادلة لهوامش أرباح طالا تغتص سخونتها خلال السنوات الماضية على الاختلالات المريرة في سوق النقد.

فمع انقطاع الأمال بزيادة الأجور في المدى القريب، والإشارات المتجددة بعدم الإخلال بمعادلة الليرة / دولار، قد لا يكون أمام شعيرات الحكومة بتحسين المعيشة المتردية لنزوي الأجور، سوى المضي نحو تحويل «الشاورما» إلى سلعة «قاهرة» تعيد من خلالها هندسة العرض والطلب ضمن قطاع اللحوم عموماً، عبر توظيفها في إتاحة خيار التضاض والنزوح الممكن للمستهلكين نحو سلع مشابهة أو بديلة.

إن نجحت الحكومة بدعم وزارة التموين في الذهاب إلى آخر هذا الطريق، فسوف يمكنها أنتد قياس استنساخ نماذج مشابهة لـ«الشاورما» في قطاع اللحوم ضمن القطاعات الأخرى، عبر اعتماد «سلعة قائدة» لكل منها تتمتع بقبالية السيطرة على معطياتها.. يمكن لذلك أن يخلخل قدرة التجار على التمسك بالأسعار في ألبانها، ويهدد الطريق لقيادة الأسواق -عنة- نحو مواقع جديدة تحملها إليها تبدلات الطلب وحركة الأرباح بعد التثشي السري لحالة من المواءمة التقائية لأسعار السلع المختلفة، مع «القائدة».

إن نجح الأمر، فلربما يمكن للحكومة التراجع إلى ظهر كرسيا وشبك يديها خلف رأسها والتعمن في التدايعات الأقفية لـ«الشاورما» ومثيلاتها من السلع القائدة بعدما تفتعل «اليد الخفية للسوق» فمها في معادلة الطلب والأسعار.. وحينها، قد تحظى بفرصة تبريد الإلحاح المتعاظم لتصحيح قدرة الأجور الشرائية حتى إشعار مريح.

عبد الهادي شباط

طلب مصرفاً التسليف الشعبي والتوفير من مصرف سورية المركزي إعادة النظر في تطبيق رصيد المكوث بالنسبة لنزوي الدخل المحدود، لدى منح القرض، واقتراحاً حلاً ومخرجاً لاشرطاً توفر هذا الرصيد (المكوث)، عبر تطبيق معيار رصيد المكوث لسنة لاحقة بدلاً عن سنة سابقة كما ورد في قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٢ الخاص بضوابط التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العامة.

وحول آلية تطبيق هذه المقترح في حال الموافقة عليه، أوضحت المذكرة التي رفعها المصرفان إلى المركزي واطلعت عليها «الوطن»، أن يتم إلزام طالب قرض الدخل المحدود بفتح حساب جارٍ بمبلغ يعادل قيمة القرض الذي يستحقه العامل وفق الضوابط والشروط المحددة لمنح هذه القروض مسووماً على ٢٠ وعلى الأجل عن ١٠ آلاف ليرة، أيها أكبر، إضافة لتجديد هذا المبلغ مدة ستة من تاريخ تنفيذ القرض بحيث لا يسمح للمستفيد من القرض سحب هذه المبلغ إلا بعد مرور فترة سنة وأن هذا من شأنه أن يعزز السهولة لدى المصارف ويتيح لها ترسيخ ثقافة لري وليس طالب قروض فقط.

كما بينت المذكرة أنه وفقاً لهذه الآلية يمكن للمصارف المعنية بقروض الدخل المحدود (مصرفاً التسليف الشعبي والتوفير) الاستمرار بعملها ومنح القروض لنزوي الشريحة الواسعة في المجتمع، وضمن الضوابط المحددة

لدى كل مصرف دون أي تعديل باستثناء سقف القرض المحد بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة حيث يمكن تجاوزه بحدود رصيد المكوث ونسبة ٤٠ بالمئة.

وشملت المذكرة اعتبار أن تطبيق معيار رصيد المكوث من قبل مصرف سورية المركزي على قروض الدخل المحدود العاملين في الدولة سوف ينجح عنه آثار سلبية على مصرفي التسليف الشعبي ومصرف التوفير أهمها انخفاض حجم القروض الممنوحة بسبب انخفاض قيمة القرض الذي سوف يمنح طالبيه حيث يصل سقف القرض المحد لـ ٥٠٠



بسبب تأثيره السلبي في العمل المصرفي وفي طالبي القروض من ذوي الدخل المحدود

«التسليف» و«التوفير» يطالبان «المركزي» بإعادة النظر في تطبيق رصيد المكوث لمنح القرض

كما أوضحت المذكرة أن تطبيق معيار رصيد المكوث كما ورد في القرار ٥٢ سيكون له آثار سلبية على المستفيدين من قروض الدخل المحدود على اعتبار أن هذه القروض تلبى رغبة بعض متطلباتهم المعيشية خلال الظروف الحالية الصعبة التي فرضتها سنوات الأزمة وخاصة أن المصارف تسهم عبر هذه القروض بدور اجتماعي هام.

وعن النقد الذي طال رصيد المكوث كعيار لمنح القروض، وخاصة للموظفين والمتقاعدين من أصحاب الدخل المحدود، أوضح مدير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي مأمون كاتبة في حديث سابق لـ«الوطن»، بأن رصيد المكوث هو وسطي مرجح لبقاء التقود لدى المصرف لفترة زمنية محددة، فإذا سحب الموظف كامل راتبه في اليوم الأول فسيتكون رصيد مكوته صفراً، على حين إن توزيع السحوبات على ثلاث دفعات فقط، يعني وجود رصيد مكوث جيد سيسمح له باسترجار القرض المطلوب. نوهماً بأن رصيد المكوث ليس ضماناً لتسليف القرض وإنما طريقة احتساب ومعيار لحجم القرض الأقصى الممكن منحه، والأساس فيه تشجيع المتعاملين ونحهم على إظهار نشاطهم الحقيقي ضمن التعاملات المصرفية وعدم سحب الرواتب أو المتحصلات بشكل تقدي، وإعادة أكبر نسبة ممكنة من النقود للنفقات المصرفية، فليس من الضروري سحب كامل الرصيد المتوافر لدى العميل في اليوم الأول وإنما حسب الحاجة وتجزئة عملية السحب على مراحل. علماً بأن حجم القرض يعادل ٢٠ ضعفاً لرصيد المكوث.



ألف ليرة في معظم القروض لانخفاض رصيد المكوث لحساباتهم المفتوحة في حال وجدت، إضافة إلى انخفاض عدد القروض التي سوف تمنح بالمقارنة مع الفترة السابقة بشكل كبير لعدم وجود حسابات مفتوحة لعدد كبير من العاملين الأمر الذي سيؤثر في الخطة التشغيلية للمصرف خاصة مع وجود فائض سيولة كبير متاح للتوظيف، مما سينجح عنه تحمل أعباء كبيرة على المصرف بسبب الفوائد المدفوعة على الودائع والحسابات دون أن يقابلها إيرادات كافية تنتج عن القروض الممنوحة.

اختلاس في محطة محروقات عدرا الصناعية.. والمشرف العام «يهرب»!

وغير المنقولة العائدة لهم ولزوجاتهم إن وجدت وذلك تأميناً لسداد مبلغ قدره ٣٧,٣ مليون ل.س مع الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق ولتاريخ السداد وذلك بالتزامن والتكافل بينهم ما قد يظهره التحقيق مستقبلاً. كما اقترح التقرير التحقيقي إحالة محاسب الإدارة لدى المدينة الصناعية في عدرا سابقاً وحالياً محاسب الإدارة لدى مديرية الخدمات الفنية في ريف دمشق إلى القضاء المختص بجرم الإهمال الذي أدى إلى الضرر بأمال العام سنداً إلى المادة ٣١٣ من قانون العقوبات العام. وطلب الجهاز المركزي للرقابة المالية إن المدينة الصناعية في عدرا تشكيل لجنة جرد دائمة من العاملين في المدينة الصناعية يكون أحد أعضائها من الدائرة المالية لمتابعة أعمال محطة المحروقات وإجراء الجرد المستمر عليها ومسك السجلات اللازمة لذلك وفق ما تقتضيه الأنظمة والقوانين الناظمة.

اكتشاف الخلل في المحطة خلال السنوات السابقة وهو ما يخالف النظام المالي المحاسبي للهيئات العامة ذات الطابع الإداري الصادر بالمرسوم رقم ٤٨٨ تاريخ ١٢/٢٦/٢٠٠٧ وبإلغيات وزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء وآخرها البلاغ رقم ٦/٦ ع تاريخ ١١/٢٩/٢٠١٦.

وقد انتهى التقرير إلى اقتراح إحالة كل من المشرف العام على محطة المحروقات، ومحاسب المحطة، ورئيس الدائرة الفنية، ومدير المدينة الصناعية في عدرا سابقاً إلى القضاء المختص بجرم اختلاس المال وذلك سنداً لأحكام قانون العقوبات الاقتصادي رقم ٣ لعام ٢٠١٣ وخاصة المادة ٨ منه التي تنص على ما يلي: (من سرق أو اختلس الأموال العامة أو أساء الائتمان عليها يعاقب بالسجن خمس سنوات على الأقل) لأموال المنشوية إليهم في سن التقرير، إضافة إلى وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة

وأشار التقرير إلى توارى المشرف العام للمحطة عن الأنظار عند ظهور مبلغ النقص في المحطة وقد تم اتخاذ الإجراءات الاحترازية كافة بحقهم من الجهاز المركزي للرقابة المالية، كما حمل التقرير محاسب الإدارة لدى المدينة الصناعية في عدرا سابقاً (م. ع) مسؤولية الإهمال والتقصير في عمله لجهة عدم متابعة تصفية السلف الممنوحة (تأمين استرجار المواد لزوم المحطة) مع العاملين في المحطة ورئيس الدائرة الفنية، إضافة إلى قيامه بمنح عدة سلف للمحطة المذكورة ومنح سلف جديدة قبل تصفية السلف القديمة، إذ بلغ الرصيد الإجمالي للسلف ٩٢,٦ مليون ل.س بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٦ منها مبلغ ٧٠ مليون ليرة سورية تم منحها في عام ٢٠١٧ لغاية ٢٠١٧/٣/٢٦، ما انعكس سلباً على عدم معرفة رصيد السجلات والبيانات على عدم اكتشاف الخلل في المحطة خلال السنوات السابقة وهو ما يخالف رصيد أمانات الوقود وبالتالي عدم

وَحمل التقرير التحقيقي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) مسؤولية مبلغ النقص الختلس لكل من المشرف العام على محطة المحروقات (م.م)، ورئيس الدائرة الفنية (م.ع)، ومحاسب المحطة (م.ج)، ومدير المدينة الصناعية في عدرا سابقاً (ز.ب) بسبب عدم قيامهم بالمهام الموكلة إليهم لجهة عدم تنظيم البطاقات العائدة لبيعتات المحروقات في المحطة (مازوت- بترين) وعدم إرسالها إلى الدائرة المالية في الموعد المحدد، إضافة إلى المطالبة في إرسال هذه البطاقات عدة أشهر، وعدم إجراء الجرد لمحطة المحروقات منذ عام ٢٠١٣ أي من بداية تشغيل المحطة وحتى نهاية عام ٢٠١٦.

إضافة إلى عدم الإشراف الدقيق على عمل هذه المحطة لجهة الإختلالات والإخراجات ومسك السجلات والبيانات اللازمة لذلك على أعمل وجه وفق ما تقتضيه الأنظمة والقوانين الناظمة بهذا الخصوص.

محمد راكان مصطفى

طلب الجهاز المركزي للرقابة المالية من المحامي العام في ريف دمشق تحريك الدعوى القضائية بحق موظفين في محطة محروقات المدينة الصناعية في عدرا بجرم اختلاس المال العام.

وكشف التحقيق وفقاً للتقرير التحقيقي التهديدي والتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى محطة المحروقات في المدينة الصناعية في عدرا عن وجود اختلاس للمال العام بمبلغ يزيد على ٣٧,٣ مليوناً، والذي تبين نتيجة الجرد الذي قامت به لجنة الأمر الإداري رقم ٩/٢٦/٢٠١٧ الصادر عن المدير العام الحالي للمدينة الصناعية بمحضرها رقم ٤٢٢/د/٢٢/٢٠١٧/٢٠١٧ والمصدق عليه من مفتش الإدارة المختصة لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية من خلال الوثائق التي تم تدقيقها حسب الأصول.

خميس لوزراء الدولة: كل الوزارات سيادية طالما تضطلع بمهام لخدمة الصالح العام



هنا غائم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، أن كل الوزارات سيادية طالما أنها تضطلع بمهام ووظائف من شأنها خدمة الصالح العام وتحقيق أهداف الحكومة المحددة في بيانها الحكومي والذي وضع ليكون تحقيقه مهمة مشتركة بين كل الوزارات دون استثناء.

حديثه هذا جاء خلال اجتماع عمل عقده أمس مع وزراء الدولة لشؤون مجلس الشعب والاستثمار والمشاريع الحيوية والمنظمات وتنمية المنطقة الجنوبية، مشدداً على تكاملية العمل الحكومي وشموليته خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي تتطلب استنهاض الإمكانيات من أجل الارتقاء بالعمل الحكومي والسير به قدماً على كل المستويات.

وحسب بيان صحفي للمجلس حصلت «الوطن» على نسخة منه، بين خميس أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وزارات الدولة ضمن المهام الموكلة لها والتي يمكن التوسع بها لتشمل إدارة ملفات تتعلق بقطاعات هامة كالاستثمار وتطوير آلية عمل المنظمات على قاعدة التشاركية وغيرها من القضايا الحيوية إلى جانب توكيل هذه الوزارات بملفات نوعية تنسجم مع إستراتيجية العمل الحكومي.

وخلال الاجتماع اطلع رئيس مجلس الوزراء من وزراء الدولة على آلية عمل وزاراتهم والمهام المنوطة بها وتوصيف الأليات عملها ومعالجتها للمهام المرتبطة بعمل كل وزارة، منطوقاً إلى خطة العمل المستقبلية بما ينسجم مع توجهات الحكومة وإدارتها للملفات المختلفة في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية والتنموية

ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور عبد الله الغربي أمس عدة قرارات تتضمن تخفيض أسعار كل من السكر والمنة والزيت والمعجنات.. ووفق القرارات الصادرة أصبح سعر مبيع الكيلو غرام الواحد مادة السكر بالجلمة ٢٧٠ ليرة سورية وللمستهلك ٢٩٠ ليرة بعد أن كان ٣١٠ ليرات على حين أصبح سعر مبيع الليتر الواحد من مادة الزيت النباتي للجلمة ٦٢٠ ليرة وللمستهلك ٦٥٠ ليرة بعد أن كان ٧٢٠ ليرة وبالنسبة لسلعة المنة بكل أنواعها ومسمايتها عدا «الببورين» أصبح سعر مبيع العبوة سعة ٢٥٠ غرام بالجلمة ٢٧٠ ليرة وللمستهلك ٢٩٠ ليرة بعد أن كان سعر العبوة ٤٠٠ ليرة أما العبوة ذات السعة ٢٠٠ غ فسعر مبيعها بالجلمة ٢٢٥ ليرة وللمستهلك ٢٥٠ ليرة كما تم تحديد سعر منة «الببورين» سعة ٢٥٠ غرام بـ ٢٧٥ ليرة للجلمة و ٣٠٠ للمستهلك.

وحدد قرار أسعار المعجنات سعر مبيع قرض /زعتز/ محمرة/ سبانخ/ قياس ١٢- ١٥ وقرص الجبنة قياس ١٢- ١٥ ل.س وقرص الجبنة قياس ١٢- ١٥ ليرة أما سعر مبيع قرض البيتا قياس ١٢- ١٥ أصبح ٧٥ ليرة وقرص القشقوان قياس ١٢- ١٥ بـ ٥٠ ليرة. وشدد الوزير الغربي في تصريح لوكالة «سانا» على أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية في حال عدم التزام المحال بالأسعار التي أصدرتها الوزارة، مبيناً أنه تم تخفيض هذه الأسعار بعد أن تم حساب بيان التكلفة بدقة وإضافة هوامش الربح المحددة.

ولفت الوزير الغربي إلى أنه يجري العمل حالياً على دراسة تخفيض العديد من السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية نظراً لاستقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وانخفاض تكاليف نقلها ومستلزمات تصنيعها وإيجاد كل السبل التي تضمن توفير مختلف المواد بمواصفات ونوعية جيدة وبأسعار معقولة.

صاغة يصهرن الأونصات والليرات الذهبية ثقلة بيعها

جزماتي لـ«الوطن»: المبوط الحالي في سعر

الذهب محلياً غير حقيقي بسبب تفاوت سعر الصرف

علي محمود سليمان

ما سوف يحدث أن الانخفاض لن يكون حقيقياً وسوف يعاود الارتفاع، وإذا عاد المواطن للشراء قبل أن يصعد السعر لحد كبير وبذلك سيكون تلقى خسارة مزدوجة في الهبوط والصعود.

ولفت جزماتي إلى استقرار نسبي في سعر الأونصة الذهبية عالمياً التي سجلت سعر ١٢٧٨ دولاراً، حيث يسجل البيع اليومي في أسواق دمشق ٨ كغ ذهب يومياً ولا يقل من انخفاض حجم البيع اليومي في حال عاد سعر الذهب للارتفاع لكون الناس ستجته للشراء تحسباً من ارتفاعه لأسعار كبيرة.

وأشار رئيس جمعية الصاغة إلى أن سعر الليرة الذهبية سجل ١٤٨ ألف ليرة سورية وسعر الأونصة الذهبية السورية سجل ٤٦٦ ألف ليرة سورية ورغم هذا الانخفاض في أسعارها فلم يتم تسجيل حالات بيع لذهب الانخار وهو ما دفع محال الصاغة لتقديم عروض بيع الليرة والاونصة من دون تكاليف أجرة الصياغة ورسم الانفاق الاستهلاكي، على حين اتجه بعض الصاغة إلى صهر الليرات والأونصات الذهبية المخزنة لديهم وإعادة تشكيلها في مصاغ ذهب الحلي من الجنايزير والمباريم والجدل لكونها الأكثر طلباً في الأسواق.

وذكر جزماتي بأن كمية الذهب الخام التي تدخل البلد مستقرة عند ٥ كغ ذهب خام يومياً مقابل رسوم ١٠٠ دولار لكل كغ واحد، على حين انخفضت كميات الذهب التي تشحن إلى القامشلي عن طريق مطار دمشق إلى ٧ كغ ذهب أسبوعياً وهي التي كانت تصل إلى نحو ٧٠ كغ ذهب أسبوعياً وذلك نتيجة نقل الذهب برأ من حلب عبر منتج إلى القامشلي ولكن دون رقابة حقيقية عليه.

بيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» أن الانخفاض الحاصل حالياً وسطياً ما بين سعر الصرف المعلن من المصرف المركزي وسعر الصرف في السوق الموازية، والتعافى عليه أن يكون السعر في الموازي أعلى من سعر المركزي ولكن الواقع اليوم أن سعر صرف الموازي هو ٥٠٢ ليرة سورية للدولار الواحد على حين السعر في المصرف المركزي هو ٥٩٤ ليرة سورية.

وقد افتتح الذهب بداية الأسبوع بالسعر نفسه الذي ختم به الأسبوع الماضي وهو ١٧٩٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب عيار ٢١/، ويوضح جزماتي أن التسعير تم على أساس دولار وسطي بـ ٥٠٩ ليرة سورية وذلك لضبط حالة البيع والشراء في السوق ومنع دخول الذهب المهرب، إذ إنه لو تم التسعير على أساس سعر الصرف في المركزي فسوف يكون سعر غرام الذهب ١٨٤٠٠ ليرة سورية، وبذلك يكون أعلى من السعر في دول الجوار وخاصة في لبنان، وهو ما يشجع على إدخال الذهب تهربياً من لبنان لتحقيق مكاسب من فرق السعر.

في حال تم التسعير على أساس سعر السوق الموازية سيكون سعر غرام الذهب ١٧٦٠٠ ليرة سورية وهذا السعر المنخفض سوف يوهم الناس بأن الأسعار تنجح لانخفاض ما يجعله يتجه لبيع مدخراته من الذهب خوفاً من الخسارة ولكن قيمتها المالية لو استمر الانخفاض، ولكن أهم الأولويات خلال المرحلة المقبلة.